بطقوس دينية، بل للهيمنة وتحديد ما يجب اخراجه، وما لا يجب، وما يجب دفنه مرة أخرى من الاوراق المستخرجة.

جاء في خطاب الحاخام، الموجه الى الطائفة، في البند (د) ما نصه: «وعليه، ممنوع اخراج أي سفر، او أي شيء جنز، وفقاً للشريعة، الا اذا كان هناك سبب معقول كالمذكور.

«وعليه، يتوجب ارسال ثلاثة من الحاخاميين المطلعين الذين لهم دراية في هذا الموضوع اليكم، للكشف على المنطقة واتخاذ القرار في أي مكان يمكن اجراء الحفر فيه؛ وبعدها يصنفون ما يجوز اخراجه من السفر المجنزه، وكيف يجب اعادة ما اخرج الى الجنز والدفن مرة اخرى».

وهكذا ظل المشروع مجمّداً، على الرغم من كل ما بذل من جهود لحمله الى حيز التنفيذ والحفاظ على الثروة المصرية من النهب وحفظ حقوق الاختيار السياسي للباحث المصري.

واخيراً، يظل موضوع الجنيزاه المصرية مثالاً صارخاً لمحاولات التدخل الاسرائيلي في بحوث الجامعات المصرية، وذلك في اطار الاستراتيجية الاسرائيلية للحرب الفكرية ضد مصر.